



وزارة المالية

# الصناديق والحسابات الخاصة



(4 يناير 2017)



وزارة المالية

## المقدمة

الصناديق والحسابات الخاصة هي حسابات أنشئت بغرض تأدية عدة خدمات تموية أو اقتصادية أو غيرها من الخدمات والمشروعات بمرونة وسرعة في اتخاذ القرار ويمكن الاستدلال على أهدافها من خلال مسمياتها أو قرارات نشأتها أو اللوائح المنظمة لها، والأصل في تلك الصناديق والحسابات أنها تمول نفسها ذاتياً من الرسوم التي تفرض لها ومقابل أداء خدمات وغيرها من الموارد دون تحميل الخزانة العامة أية أعباء نظير القيام بانشطتها وغالباً ما ترحل فوائض أرصدها "متى وجدت" من سنة مالية لأخرى.



وزارة المالية

# أنواع الصناديق

## (1) صناديق وحسابات خاصة لها كيانات مستقلة

ومن أمثلتها: صندوق تمويل المتاحف العسكرية/ صندوق تمويل التنمية الثقافية/ صندوق السجل العيني/ صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية/ صندوق أبنية دور المحاكم/ الأحوال المدنية/ وغيرها من الصناديق .

## (2) صناديق وحسابات خاصة مستقلة داخل الجهات الإدارية:

ومن أمثلتها: صناديق الخدمات والتنمية المحلية واستصلاح الأراضي والإسكان الإقتصادي المنشأة بالمحافظات المختلفة/ الحسابات الخاصة الممولة من حصيلة الرسوم والأنشطة الطلابية التي تمارس بالمدارس/ حسابات تحسين الخدمة الصحية والعلاج باجر/ وغيرها .

# الأسانيد القانونية لإنشاء بعض الصناديق والحسابات الخاصة

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب قوانين

مثل: حساب النظافة الذى أنشئ بموجب القانون رقم (38) لسنة 1967، حساب صندوق عمارة المساجد والأضرحة الذى أنشئ بموجب القانون رقم (125) لسنة 1967.

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب قرارات جمهورية

مثل : حساب صندوق تحسين الخدمة بالمستشفيات والإدارات الصحية التابع لوزارة الصحة والذى أنشئ بموجب القرار الجمهورى رقم (2444) لسنة 1965، وحساب حصيدلة الزيادة فى أسعار البنزين التابع للأمانة العامة للتنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية والذى أنشئ بموجب القرار الجمهورى رقم (158) لسنة 1980 والمعدل بموجب القرار الجمهورى رقم (490) لسنة 1988.

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب قرارات لرئيس مجلس الوزراء

مثل: حساب ورش الصيانة والإصلاح بالمدن والقرى، حسابات المشاركات الأهلية والشعبية فى برنامج التنمية الريفية (شروق).

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب قرارات وزارية

مثل قرارات وزير التربية والتعليم سواء بإنشاءها أو بإصدار اللوائح المالية والتنظيمية لها سنوياً والتي منها على سبيل المثال: (حساب حصيدلة المكتبات، حساب حصيدلة الأنشطة التربوية الفنية، حساب التأمين على الطلبة ضد الحوادث، حساب حصيدلة الاتحادات الطلابية، حساب حصيدلة مجلس الأباء.

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب قرارات المحافظين

قد تفرع عن حساب الخدمات والتنمية المحلية حسابات خاصة أخرى أنشئت بدعم من هذا الحساب بموجب قرارات محافظين والتي منها على سبيل المثال: (حساب تعبئة الغاز السائل، حساب أنابيب البوتجاز، حساب مواقف السيارات، حساب رسوم تراخيص البناء على الأراضى الزراعية، حساب شواذر اللحوم.

## • الصناديق والحسابات الخاصة الصادرة بموجب إتفاقيات دولية

مثل : حساب المقابل المحلى للمجموعة الأوروبية، حساب الاستيراد السلعى الأمريكى، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والأوروبية والدول المستقلة حديثاً، حساب المقابل النقدى للمنحة الإيطالية 60 مليار ليرة.



وزارة المالية

## عدد الحسابات المفتوحة بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي المصري

- يبلغ عدد الصناديق والحسابات الخاصة 7282 وان أرصدة تلك الحسابات في 31 / 8 / 2016 بلغت نحو 52.7 مليار جنيه موزعة وفقا للجدول التالي:

مليون جنيه		المقابل المحلي للحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية		العملة المحلية		البيد - - ان
الرصيد	عدد	الرصيد	عدد	الرصيد	عدد	
19,843	1,769	6,854	332	12,989	1,437	الجهاز الادارى
8,667	1,520	61	12	8,606	1,508	الإدارة المحلية
10,095	3,773	3,312	519	6,783	3,254	الهيئات الخدمية
38,605	7,062	10,227	863	28,378	6,199	الاجمالي
13,785	185	4,714	74	9,071	111	الهيئات الاقتصادية
278	35	42	13	236	22	الشركات
52,668	7,282	14,983	950	37,685	6,332	الاجمالي



## تصنيف الحسابات المفتوحة بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي في 31 / 8 / 2016

تم رصد عدد 7282 حساب مفتوح بالبنك المركزي بالعملة المحلية والأجنبية تابعة لأجهزة الموازنة بإجمالي رصيد 52.6 مليار جنيه ، وبدراسة طبيعة هذه الأرصدة تبين أن عدد الصناديق والحسابات الخاصة وفقا لمفهومها الصحيح يبلغ نحو 3699 حساب بإجمالي رصيد يبلغ نحو 24 مليار جنيه ، والجدول التالي يوضح ما سبق :

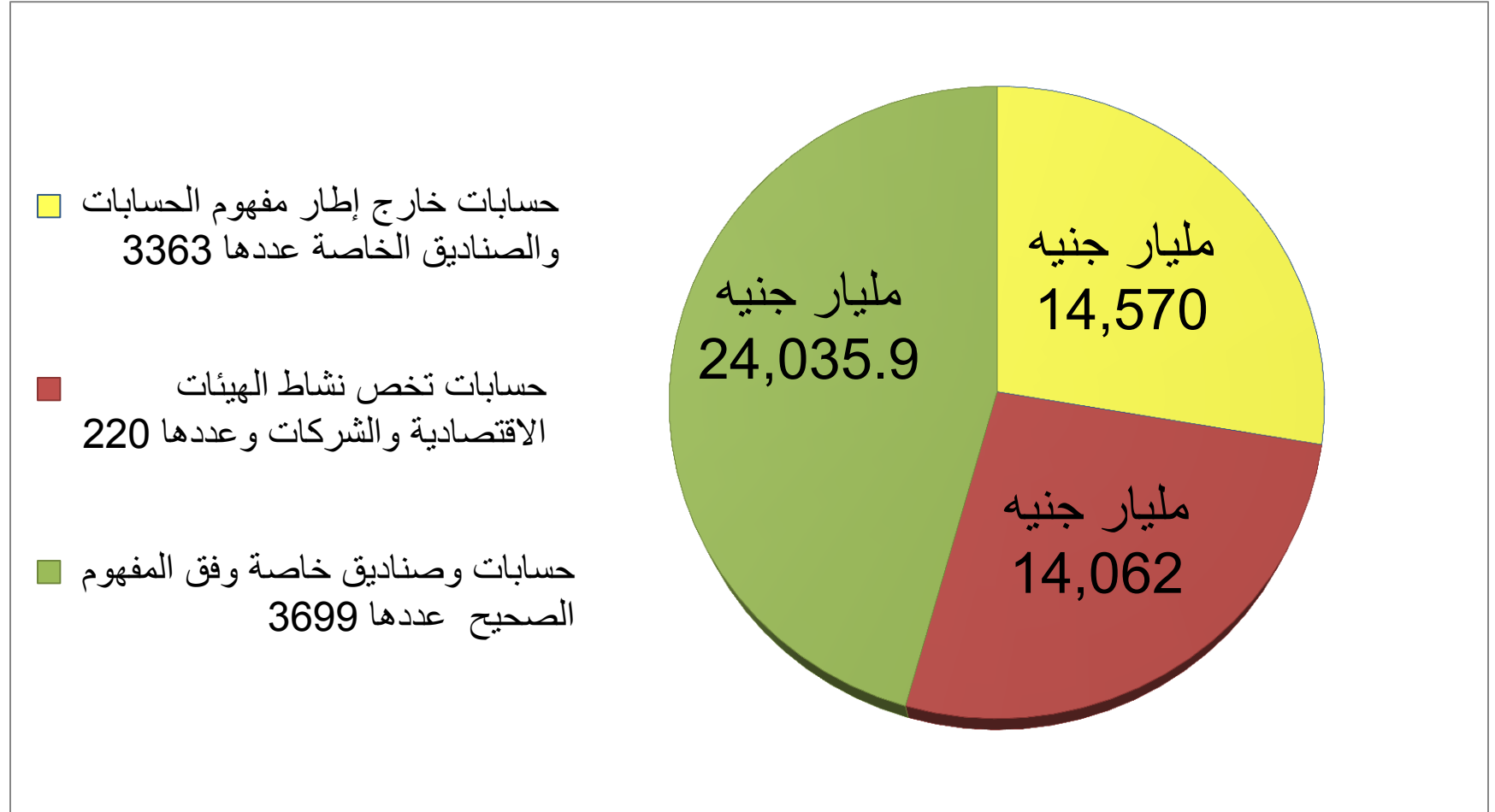
مليون جنيه

م	البيان	بالعملة المحلية		بالعملة الأجنبية		الجملة	
		عدد	رصيد	عدد	رصيد	عدد	رصيد
1	أرصدة نتيجة منحة	40	1,101.9	24	359.5	64	1,461.4
2	أرصدة نتيجة قرض	13	289.5-	8	2,747.3	21	2,457.8
3	أرصدة نتيجة مشروعات	977	571.3	123	586.2	1,100	1,157.5
4	أرصدة لحسابات إيرادات دولة	90	363.9	1	0.0	91	363.9
5	أرصدة صناديق تكاملية وحسابات تكافل	262	386.5	1	1.0	263	387.5
6	أرصدة نتيجة مؤتمرات	15	6.7	3	0.0	18	6.7
7	أرصدة لهيئات موازنية	60	2,856.6	0	0.0	60	2,856.6
8	بدون ارصدة	1,343	0.9	370	0.0	1,713	0.9
9	تامينات وكفالات - قضايا	24	3,020.9	1	4.0	25	3,024.9
10	حسابات لأغراض إجتماعية لرفع المعاناة عن الأسر الفقيرة	8	2,852.4	0	0.0	8	2,852.4
11	حسابات تخص نشاط الهيئات الاقتصادية والشركات	133	9,307.0	87	4,755.0	220	14,062.0
12	أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة	3,367	17,506.7	332	6,529.2	3,699	24,035.9
	الجملة	6,332	37,685	950	14,982	7,282	52,668



وزارة المالية

# تصنيف الحسابات المفتوحة بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي في 2016 / 8 / 31



# تطور أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة

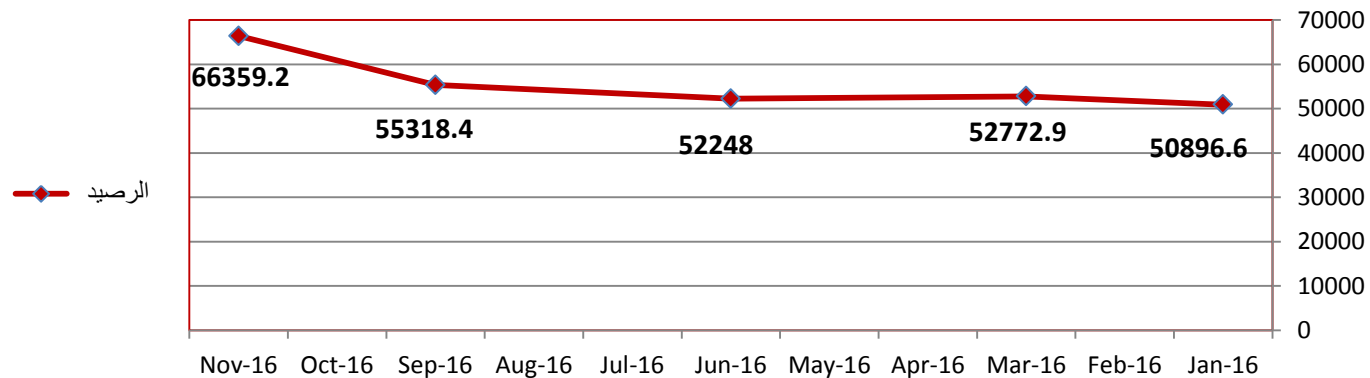


وزارة المالية

المبالغ بالمليون جنيه

ملاحظات	التغير	الرصيد	الفترة
		50896.6	يناير 2016
	1876.3	52772.9	مارس 2016
	524.9-	52248.0	يونيو 2016
	3070.4	55318.4	سبتمبر 2016
زيادة الرصيد نتيجة تحرير سعر الصرف	11040.80	66359.2	نوفمبر 2016

مليون جنيه





الاجراءات التي إتخذتها وزارة المالية للسيطرة  
على مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة خلال السنوات المالية السابقة

## 1- تضمين الموازنة العامة للدولة إيرادات ومصروفات

بلغت إجمالي الموارد المقدرة من الصناديق والحسابات الخاصة بموازنة السنة المالية 2016 / 2017 بلغت نحو 23.1 مليار جنيه فقط ( بخلاف نحو 61.0 مليار جنيه لصندوق الإسكان الاجتماعي ) موزعة على أوجه الاستخدامات والإنفاق المختلفة وفقا لما يلي:  
مليار جنيه

الوزن النسبي	المبلغ	البيد - - - ان
%28	6.5	الباب الأول : الأجور وتعويضات العاملين
%24	5.5	الباب الثاني : شراء السلع والخدمات
%1	0.2	الباب الثالث : الفوائد
%10	2.4	الباب الرابع : الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
%13	2.9	الباب الخامس : المصروفات الأخرى "شاملة حصة الخزانة"
%24	5.6	الباب السادس : شراء الأصول غير المالية الاستثمارات
%100	23.1	الإجمالي - - - ي



الاجراءات التي إتخذتها وزارة المالية لاحكام السيطرة  
على مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة خلال السنوات المالية السابقة

2- توريد نسبة من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة الشهرية والأرصدة المرحلة لموارد  
الخزانة العامة للدولة

بلغ اجمالي ما حصلت عليه الخزانة العامة من مبالغ مباشرة تساعد في خفض العجز ( بخلاف التمويل الذاتي الذي يصرف منها على أوجه الإنفاق المختلفة لها ) نحو 17.0 مليار جنيه - بخلاف المحصل منها حتى 2016/9/30- وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:  
مليون جنيه

17/16	16/15	15/14	14/13	13/12	البيان
%15	%10	%10	%25 + %10 من الرصيد	%20	
74.5	450.3	364.2	497.5	516.8	جهاز إدارى
149.0	900.6	728.5	995.0	1033.7	إدارة محلية
59.6	360.2	291.4	398.0	413.5	هيئات خدمية
198.6	1200.8	971.3	1326.6	1378.2	الجامعات
14.9	90.1	884.3	4089.5	103.4	إيرادات أخرى
496.6	3002.0	3239.7	7306.6	3445.6	الاجمالي



## الاجراءات التي إتخذتها وزارة المالية لاحكام السيطرة على مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة خلال السنوات المالية السابقة

3- تقنين أوضاع العمالة المتعاقد معها على الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وذلك بنقل تعاقداتهم إلى أجور الموسمين بالبواب الأول الأجور ثم تثبيتهم على وظائف دائمة بفصل مستقل بما يضمن استقرارهم الأسرى والوظيفي ، وقد بلغ عدد العمالة المتعاقدة على الصناديق نحو 260 ألف عامل وفقا للجدول التالي :

البيان	من تم تثبيتهم	تعديل الشكل التعاقدى	جملة	جارى دراستهم	إجمالى
جهاز إدارى	8183	6396	14579	1734	16313
إدارة محلية	69563	74363	143926	49034	192960
هيئات خدمية	34324	8086	42410	7878	50288
الاجمالى	112070	88845	200915	58646	259561



## الأثار السلبية الناتجة عن تقنين وضع العمالة

قامت وزارة المالية خلال الفترة من 2014/2013 وحتى تاريخه بتحمل دعم نقدي للصناديق والحسابات الخاصة بلغ نحو 1554 مليون جنيه لمواجهة تكاليف العمالة المتعاقدة على الصناديق ببعض وحدات الادارة المحلية والتي تم تقنين وضعها والجدول التالي يوضح تطور هذا الدعم خلال هذه السنوات :

مليون جنيه

الاجمالي	2017/2016 حتى تاريخه	2016/2015	2015/2014	2014/2013	البيان
1146.3	220.8	404.4	304.2	216.9	دواوين عموم المحافظات
288.4	50.6	88.1	88.8	60.9	مديريات الشؤون الصحية
2.1	1.0	1.1			مديريات الزراعة والطب البيطرى
117.7	18.0	45.5	13.0	41.2	مديريات التربية والتعليم
1554.5	290.4	539.1	406.0	319.0	الاجمالي



## الاجراءات التى إتخذتها وزارة المالية فى ضوء مقترحات السادة النواب بضم الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة

1- مخاطبة البنك المركزى المصرى وهيئة البريد لموافاة وزارة المالية بكافة أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة المفتوحة لديهم .

2- مخاطبة كافة الوزارات والمحافظات الأجهزة الحكومية والهيئات العامة لموافاة وزارة المالية بكافة أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة المفتوحة بالبنوك التجارية .

وقد وردت بعض البيانات من بعض الأجهزة الحكومية ( 10 وزارات - 25 محافظة - 8 جامعات - 15هيئة موازنية ) وقد أسفر الحصر المبدئى لهذه البيانات الى ما يلى :

أ- وجود عدد 1810 حساب بالبنك المركزى المصرى بمختلف العملات موزعا على النحو التالى  
الأرصدة بالمليون

عملة محلية		دولار أمريكى		اليورو		الجنية الاسترلينى		عملات أخرى	
عدد	رصيد	عدد	رصيد	عدد	رصيد	عدد	رصيد	عدد	رصيد
1611	8078.7	89	52.9	90	45.5	16	15.4	4	0.1



## الحصر المبدئي لارصدة الحسابات والصناديق الخاصة خارج البنك المركزي للجهات التي وردت بياناتها

ب- هناك بعض الوزارات لديها حسابات مفتوحة في بعض البنوك التجارية بلغت أرصدها نحو 3.0 مليار جنيه وهى على النحو التالي :

جنيه

### بيان بارصدة الحسابات والصناديق الخاصة خارج البنك المركزي

ملاحظة	الرصيد	الحساب	الجهة
رصيد 2016/ 6 /30	285,657,629	صندوق تمويل التدريب والتاهيل	وزارة القوى العاملة
	2,674,979,022	صندوق اعانات الطوارئ للعمال	
الرصيد فى 2016/8/31	7,195,978	صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية	وزارة العدل
	26,273,888	حساب العلاج التكميلى (اشتراقات العاملين)	ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي
	75,541	حساب تمويل الاسكان الاقتصادى	ديوان عام وزارة الإسكان والمرافق
	20,242,758	حساب جارى صندوق دعم الصحف	المجلس الأعلى للصحافة
	40,830	صندوق النظافة	محافظة الدقهلية
	244,898		
	44,161	صندوق خدمات التنمية المحلية	ديوان عام وزارة السياحة
	1,888	صندوق السياحة	
	3,014,756,594	الاجمالي	



## النواحي الفنية والإدارية الواجب دراستها قبل إتخاذ أى قرار بشأن ضم الصناديق والحسابات الخاصة

- 1- إنشاء هياكل إدارية وتقسيمات تنظيمية جديدة بجداول وظائف الجهات الإدارية تستوعب نوعية ووظائف العمالة الموجودة بهذه الصناديق والحسابات وذلك لاختلاف مسميات وتوصيف الوظائف بها عن وظائف العاملين المدنيين بالدولة، مع الأخذ فى الاعتبار أن معظم العاملين بهذه الصناديق قد تجاوز سنه الخمسين عاماً .
- 2- أن بعضاً من هذه الحسابات لها طبيعة مؤقتة حيث تنتهي بانتهاء المشروع مثل: مشروع فصل إنتاج الخبز عن التوزيع فى ضوء المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية، مشروع توزيع أنابيب البوتاجاز فى حال دخول الغاز الطبيعى للمنازل أو تطبيق منظومة الكارت الذكى أيضا وغيرها، وبالتالي فان ضمها للموازنة العامة يعنى استدامة تلك العمالة واستمراريتها ومن ثم تحمل مرتبات العاملين بها رغم انتهاء الغرض من وظائفهم.
- 3- أن هناك حسابات خاصة تتعلق بمنح موجهه لمشروعات محددة يتم الاستعانة ببعض العمالة المتخصصة لانجاز الأعمال الخاصة بها خلال فترة زمنية محددة وتنتهى عملية الاستعانة بانتهاء المشروع المخصص له المنحة المقدمة.



## النواحي الفنية والإدارية الواجب دراستها قبل إتخاذ أى قرار بشأن ضم الصناديق والحسابات الخاصة

4- وجود تفاوت كبير فى مرتبات ودخول العاملين بالحسابات والصناديق الخاصة عن أقرانهم بالجهة الإدارية مما يصعب معه لدى دمجها فى الموازنة العامة للدولة إخضاع هؤلاء العاملين لجدول مرتباتها ، كما يصعب الحفاظ لهم على ما يحصلون عليه ، مثل مشروعات المناجم والمحاجر، مشروع مركز معلومات مرافق الشبكات بالمحافظات وغيرها .

5- ستتحمل الموازنة العامة بكامل أوجه الإنفاق لتلك الكيانات مع احتمالية تقاعس القائمين عليها فى تحقيق وتحصيل الإيرادات والموارد مما يزيد بل وسيرهق كاهل الموازنة بأعباء مالية إضافية.

6- أن هناك العديد من الصناديق والحسابات الخاصة أرصدها إما صفر أو بالسالب (سحب على المكشوف)، كما أن منها ما هو عليه مديونيات لبنك الاستثمار القومى تصل للملايين ( على سبيل المثال صناديق الإسكان الإقتصادى ببعض المحافظات، سوق العبور وسوق 6 أكتوبر) وفى حالة ضمها بما لها من أرصدة وما عليها من أموال والتزامات سيمثل ذلك أعباء باهظة على الموازنة العامة أيضاً.

## التوصيات

**1- إستصدار تشريع على غرار ما صدر بقانون اعتماد الموازنة رقم (27) لسنة 2012 يقضى بأيلولة 25% من الأرصدة المرحلة والمحقة لتلك الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص في 6/30 من كل عام إلى الخزانة العامة للدولة ، مع استيداء نسبة من الإيرادات الشهرية المحقة أيضاً وعلى أن يصاحب ذلك قيام وزارة المالية بدراسة الطلبات والاحتياجات لتلك الكيانات والتي تعجز هي عن تدبيره بعد أداء هذه النسبة وذلك لتسيير أعمالها وتأدية الخدمات المنوطة بها للمواطنين وبما لا يجاوز المبالغ المستقطعة منها لصالح الخزانة العامة للدولة .**

**2- تشكيل مجموعات عمل تتولى كل مجموعة عمل في نطاق اختصاصها حصر أعداد كافة الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص الأساسية أو المنبثقة منها والوقوف على أساساتها القانونية المنشئة لها وكذا لوائحها المالية المنظمة للصرف والتحصيل وأيضاً أرصدها وتحديد المنشأ منها خارج الموازنة العامة أو داخل الموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف الوقوف على مشروعية وقانونية كل منها وأرصدها الحقيقية وكيفية الصرف منها والطريقة المثلى لكيفية التصرف حيال تلك الأموال ومدى الحاجة إلى استمرار هذه الحسابات من عدمه .**